

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،

يوم الثلاثاء، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٨ لمؤتمر نزع السلاح. ونواصل اليوم سلسلة من الجلسات العامة يستمع المؤتمر فيها إلى كلمات من وزراء خارجية ومن مسؤولين كبار آخرين يمثلون دولاً أعضاء.

ومن دواعي ارتياح مؤتمر نزع السلاح أن يستمع إلى هذا العدد الكبير من الشخصيات السياسية الموقرة. فوجودهم بيننا دليل على الالتزام القوي من حكوماتهم بالجهود المشتركة التي نبذلها، وعلى استمرار الأهمية التي يولونها لحفلنا. وأملنا الصادق هو أن تعطي حكمة ضيوفنا الموقرين ورؤاهم السياسية وكلماتهم المشجعة زخماً جديداً لجهودنا الرامية إلى استهلال العمل الموضوعي للمؤتمر.

واسمحوا لي في بداية الجلسة أن أعرب باسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي عن ترحيبنا الحار بمعالي الدكتور فرانسيسكو سانتوس كالديرون، نائب رئيس كولومبيا، الذي سيكون أول المتكلمين اليوم. وعلى قائمتي للمتكلمين في هذا اليوم أيضاً معالي السيد أرتيس باريكس، وزير خارجية لايفيا؛ ومعالي السيد مانو شهر متقي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية؛ ومعالي السيد ماسايوشي همداد، نائب وزير خارجية اليابان؛ ومعالي السيدة آنا فوتيغا، وزيرة خارجية بولندا؛ ومعالي السيد فان بين مين، مساعد وزير خارجية فييت نام؛ ومعالي السيد فيتوريو كراكس، وكيل وزارة خارجية إيطاليا. كذلك على قائمتي للمتكلمين اليوم سعادة السفير وولفغانغ بتريتش من النمسا.

وأول المتكلمين صباح اليوم هو نائب رئيس جمهورية كولومبيا. وقد ظل في منصب نائب الرئيس منذ عام ٢٠٠٢ حينما انتخب للمنصب نفسه الرئيس الحالي، ألفارو يوربي فيليز. فأعطي الكلمة الآن لنائب رئيس كولومبيا، السيد فرانسيسكو سانتوس كالديرون.

السيد سانتوس كالديرون (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أرجو أن أطمئنكم إلى دعم كولومبيا الكامل للعمل الذي يجري برعاية إسبانيا في هذا الحفل. ولقد ظلت كولومبيا منذ عام ١٩٩٦ تسهم بشكل ملتزم في أعمال مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الذي هو همزة الوصل بين المواضيع ذات الأولوية الرئيسية من أجل السلم والأمن الدولي. ففي العالم المعولم، يتقاسم المجتمع الدولي عدداً كبيراً من التهديدات المركبة: حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية والإشعاعية، ومشكلة المخدرات العالمية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

والإرهاب لا يعرف حدوداً. فهو يصيب كل إنسان في بلداننا، ومن ثم تأتي الحاجة إلى العمل المتضافر في هذا النضال المشترك الذي نتحمل جميعاً مسؤولية الإسهام فيه. وفي كولومبيا، بلدي تستخدم الجماعات المسلحة غير الشرعية ممارسات إرهابية لتهديد أمن مواطنينا، ويوقعون آلاف الضحايا. ولدى هذه الجماعات سبل غير محدودة للحصول على الأسلحة التي يريدونها، بتمويل من تجارة المخدرات غير المشروعة. فبالنسبة لبلدنا يصبح من المحتّم أن يتحرك هذا المؤتمر إلى ما يتجاوز الكلام لينطلق إلى العمل، عن طريق الجهود الفعالة للاتفاق على التزامات ملزمة قانوناً تحول دون وقوع الأسلحة في أيدي الإرهابيين. ونحن لا يمكن أن نتخيل ما يمكن أن تفعله هذه الجماعات لو وقعت في أيديهم أسلحة الدمار الشامل أو القنابل الإشعاعية أو مكوناتها.

والامثال للالتزامات التي قطعتها كولومبيا على الصعيد الدولي عنصر أساسي في سياستها الخارجية، ولا سيما بالنسبة للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى هذا يجب أن نعمل داخلياً على تطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وكولومبيا تدرك الحاجة إلى تعزيز الأمن الدولي، وقد انضمت إلى مختلف الصكوك الملزمة قانوناً. ومن أهم هذه الصكوك، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ونحن حالياً في مرحلة التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يستعيد أهميته السابقة ويثبت للمجتمع الدولي بأسره قدرته على جمعنا على قرار واحد. ونحن مقتنعون بالحاجة الملحة إلى مواصلة الحوار الذي يقودنا نحو مفاوضات متعددة الأطراف للتوصل إلى اتفاقات بشأن الأسلحة النووية وعدم الانتشار. وعلى هذا فإن كولومبيا، مشاركة منها في إحياء هذا المؤتمر، تؤيد مقترح السفراء الخمسة، ونحن من المشاركين في تقديمه، باعتباره حلاً ممكناً لل صعوبات التي نصادفها في هذا الحفل. فقد أعربت وفود كثيرة عن رغبتها في العمل بهذا المقترح، وبالإمكان تعديل بعض جوانبه التي تيسر توافق الآراء، بقدر من المرونة.

ومن المواضيع ذات الأهمية الخاصة لكولومبيا، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أظهرنا تجاهه قيادة إقليمية وعالمية، وخاصة منذ رئاستنا للمؤتمر في عام ٢٠٠١، مما أصبح نقطة مرجعية في جهودنا لمكافحة هذه الكارثة. ويعد برنامج عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد أول خطوة رئيسية نحو استنباط استجابات فعالة لمشكلة عالمية، هي السعي إلى معالجة عدم وجود القواعد، والتمكين من إنشاء آليات للمراقبة.

ومن الأمثلة الواضحة على استمرار وصلاحية برنامج العمل وجود أداة لتعيين وتتبع الأعمال التي يقوم بها فريق الخبراء المعني بدراسة صلاحية اتفاق لتنظيم دور الوسطاء، واعتماد الجمعية العامة في الماضي القرار ٨٩/٦١ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وعنوانه "نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها".

ورغم قلة النتائج التي تم التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي في تموز/يوليه ٢٠٠٦ يرتبط مستقبل برنامج العمل ارتباطاً وثيقاً بالإرادة السياسية لجميع الدول لمكافحة هذا الاتجار القاتل ولقدرة المجتمع المدني على التصرف.

وكولومبيا ملتزمة تماماً بالتطبيق الوطني لبرنامج العمل. ورغم مصاعبها الداخلية يجري القيام بسلسلة من العمليات البالغة الأهمية في سبيل السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي كولومبيا أدت عملية تسريح قوات الدفاع الذاتي غير المشروعة، التي شملت ٣٠ ٠٠٠ رجل، إلى تسليم نحو ١٨ ٠٠٠ قطعة سلاح. ولكن إعادة دمج هؤلاء الرجال في المجتمع مهمة معقدة وتتطلب دعماً وطنياً ودولياً. كما أن عملية تسجيل وتدمير هذه الأسلحة معقدة بالقدر نفسه. ولمواجهة هذه التحديات تحتاج كولومبيا إلى التعاون والتضامن من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد ظلت مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة موضوع مناقشات مستفيضة في كولومبيا شاركت فيها المؤسسات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني. وأعلن الرئيس يوريي مؤخرًا عام ٢٠٠٧ "عام الحياة" بالنسبة للبلد. وتشمل هذه المبادرة عددًا من المقترحات للانطلاق في حملات مصممة لتعزيز نزع السلاح.

ووفقًا لتوصيات برنامج العمل، أصبح لدى كولومبيا الآن مركز تنسيق وطني على هيئة لجنة تنسيق وطنية لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عقدت أول اجتماعاتها الرسمية في ٦ شباط/فبراير من هذا العام.

وعلى الصعيد العالمي، تهدف المهام المستقبلية لبرنامج العمل إلى ضمان التزام فعلي من المجتمع الدولي في مجالات تشمل عرض ونقل الأسلحة إلى فاعلين غير حكوميين، وتقديم المتجرئين بالأسلحة إلى العدالة، وإلى زيادة التعاون التقني والمالي. وعلينا أن نتعامل مع التعارضات بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، وبين العرض والطلب، وبين عمل الحكومات وعمل المجتمع. فكلنا جزء من المشكلة، ولذا فعلينا جميعًا أن نكون جزءًا من الحل.

ومن أهم المبادرات المنبثقة عن برنامج العمل، المعاهدة المتعلقة بتجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد فإن القرار ٨٩/٦١ الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ يفتح الباب للتأمل ولعمليات التشاور والمناقشة واتخاذ القرارات على نطاق واسع بشأن مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكولومبيا، كما ذكرت بالفعل في مناسبات أخرى، تؤيد هذه المبادرة التي تمكن البلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان المرور العابر من موازنة تشريعاتها واعتماد معايير تتيح تحسين المراقبة والمسؤولية في مجال بيع ونقل الأسلحة والذخائر وشرائها، دون أن يؤثر ذلك على احتياجات الدول المشروعة للدفاع والأمن.

وترى كولومبيا أنه سيكون من الضروري لدى صياغة نص المعاهدة التأكيد بوضوح على دور الدولة والفاعلين غير الحكوميين في تجارة الأسلحة العالمية. ونحن نرغب في المشاركة بنشاط بالغ في هذه المبادرة المهمة. فلنا تجربة كبيرة في هذا المجال، ولدينا عدد من المؤسسات المستعدة والراغبة في الإسهام في عملية المشاورات والمفاوضات.

وفي مجال الألغام المضادة للأفراد، تصدر كولومبيا قائمة البلدان التي بها أكبر عدد من ضحايا هذه الأجهزة في العالم، وذلك نتيجة طول فترة العنف التي عانى منها البلد. وبالمثل فإن تواتر استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والذخائر غير المتفجرة أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الضحايا في كولومبيا. وأفادت تقارير مراقبة الألغام الأرضية مؤخرًا عن سقوط ٧ ٣٠٠ ضحية على مستوى العالم في العام الماضي، أي بزيادة قدرها ١١ في المائة عن عام ٢٠٠٤، ومن هذا العدد ١ ١٠٠ ضحية في كولومبيا. وفضلاً عن هذا فقد أعلنت القوات الثورية المسلحة في كولومبيا عن وجود ناشط غير حكومي يزرع أكبر عدد من الألغام في العالم.

وأصبح استخدام الألغام المضادة للأفراد استراتيجية القتال الرئيسية التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة غير الشرعية. ومن بين البنود الأساسية التي يستخدمها النشطاء المسلحون غير الشرعيين في تركيب هذه الأجهزة، مواد من قبيل الكرات والنظارات والأكواب وعلب الهدايا ولعب الأطفال والحيوانات وجميع أنواع الأجسام. فهذه الأشياء تبدو غير هجومية، ولكنها تسبب أضراراً لا تحصى للسكان المدنيين، وخاصة الأطفال الذين تجذبهم الأشياء الأليفة ليلعبوا بها. وتتطلب

مواجهة هذا البلاء أن نضم سواعدا جميعاً لمكافحة الألغام المضادة للأفراد كي نستجيب للطلبات الملحة من المجتمعات في شتى أرجاء البلد ممن يتعرضون للخطر بسبب وجود أو الاشتباه في وجود هذه الأجهزة.

وبعد اتخاذ عدد من الخطوات الهامة في المجال التشريعي بدأت مرحلة جديدة في عام ٢٠٠٤ هي مرحلة إذكاء الوعي بمسألة الألغام المضادة للأفراد في كامل نطاق المجتمع الكولومبي. وهذا هو الذي يسر تعبئة الموارد المادية والاقتصادية التي تساعد في تعزيز رعاية الضحايا في كل مكان. ولتحقيق هذه الغاية اتخذت الحكومة الوطنية خطوات هامة للتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في هذا الصدد، مثل تأهيل الضحايا اجتماعياً واقتصادياً، والتدريب من أجل العمل، ودراسة توفير فرص العمل للمتضررين، إضافة إلى وضع معايير وطنية لتقديم الرعاية للمعوقين.

ونحن الآن بصدد وضع خطة تأهيل للقوات المسلحة هدفها توفير الرعاية العالية الجودة لجميع الأفراد العسكريين الذين يعانون من أي نوع من الإعاقة. ونرجو أن يثبت نجاح هذه الخطة كي يمكن تكرارها في بقية أنحاء البلد.

وفي خضم الوضع المعقد الناشئ عن الجماعات المسلحة غير الشرعية، تواصل الحكومة الوطنية الانطلاق قدماً في تنفيذ اتفاقية أوتاوا. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ نجحنا في تدمير آخر المخزونات لدى القوات العسكرية. كما اعتمدنا قواعد ونظماً لتيسير تطبيق الاتفاقية. وأصبح إلزاماً على الجماعات المسلحة غير الشرعية أن تتخلى فوراً عن ممارسة زرع الألغام المضادة للأفراد. وهذا واجب أخلاقي وإنساني حتمي ينبغي أن يطالب المجتمع الدولي بموجبه هذه الجماعات بالتوقف عن الممارسة الذميمة المتمثلة في إنتاج وزرع الألغام التي تتسبب في العنف وفي الموت والتدمير العشوائي في بلدنا.

وأود أن أعلمكم أن الجهود المحلية استكملت بالدعم الذي تلقاه من المجتمع الدولي. وأعرب باسم الحكومة الكولومبية عن تقديرنا لجميع البلدان التي تسهم متضامنة معنا في هذه القضية، وندعوها إلى مواصلة الوقوف بجانبنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب رئيس كولومبيا على كلمته الهامة، وأود باسم مؤتمر نزع السلاح أن أشكره على بيانه اليوم الذي يؤكد دعم الحكومة الكولومبية للعمل الذي يجري هنا، وهو التأييد البالغ الأهمية لمواصلة السير قدماً مع اتباع نهج أكثر إيجابية وأكثر توجهاً نحو النتائج.

وسوف أعلق الجلسة الآن لمدة خمس دقائق لتوديع نائب رئيس كولومبيا إلى خارج قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٣٥

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نستأنف الآن الجلسة العامة ١٠٥٨ لمؤتمر نزع السلاح. وأرحب ترحيباً حاراً باسم مؤتمر نزع السلاح، بالمتكلم التالي، وزير خارجية لايفيا، السيد أرتيس بابريكس.

السيد بابريكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، من حسن حظي أن أتكلم اليوم أمام مؤتمر نزع السلاح - الهيئة التفاوضية الدولية الوحيدة لترع السلاح.

نحن نعلم أن كل منظمة تعيش أزمنة أحياناً متفائلة وأحياناً صعبة. ويسرني أن أرى مؤتمر نزع السلاح يبحث السعي لقطع حلقة مفرغة وضع نفسه فيها خلال السنوات العشرة المنصرمة. بمحاولة الاتفاق على برنامج عمل. وترى

لاتفيا أن المبادرة القيّمة من رؤساء مؤتمر نزع السلاح الستة في العام الماضي، إلى جانب اتباع نهج أكثر شمولية، مقترح من السداسي الحالي، وقبله أعضاء هذه الهيئة المهيبة، يمكن أن تولد من الزخم ما يكفي لبدء مفاوضات طال انتظارها.

ونحن نتابع باهتمام المناقشات بشأن جميع القضايا المدرجة على جدول الأعمال، من نزع السلاح النووي وحظر إنتاج المواد الانشطارية إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، و ضمانات الأمن السلبية والشفافية في التسلح. وقد لاحظنا وندرس جيداً المساهمات الهامة في عناصر الصكوك الممكنة للمؤتمر، والولايات المقترحة مؤخراً من عدة وفود. ونقدر، بالقدر نفسه، التحسن الكبير في دقة وتوقيت تدفق المعلومات من الجلسات العامة للمؤتمر، وخاصة عن طريق موقع المؤتمر الإلكتروني على الإنترنت.

ولم تكن الأعوام القليلة الماضية هي الأنجح من بين شؤون نزع السلاح المتعدد الأطراف. وتأسف لاتفيا لعدم توصّل عدة محافل هامة إلى النتائج المرجوة - كالمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والمؤتمر الاستعراضي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهذا قليل من كثير. ويقاس النجاح في مجال نزع السلاح بحسب التوقعات. فبينما لم ترق هذه النظم إلى مستوى التوقعات، لا يتساءل أحد عن صلاحيتها أو أهميتها. ونلاحظ في الوقت نفسه بقدر من الارتياح أن المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية استطاع الاتفاق على تدابير لتعزيز التنفيذ الوطني للاتفاقية. ومع هذا فالتنفيذ الفعلي لهذه الاتفاقات يظل واحداً من التحديات.

وتأسف لاتفيا لعدم نجاح محاولة إبرام اتفاق بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة. ونرجو أن ترقى اتفاقية الأسلحة اللإنسانية إلى مستوى توقعات الدول الأطراف فيها بأن تبدأ مفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً ينظم الخصائص التقنية والتصميمية واستخدام الذخائر العنقودية، بقصد التقليل إلى أدنى حد من آثارها اللإنسانية. وتعتبر لاتفيا اتفاقية الأسلحة اللإنسانية أنسب محفل لمعالجة هذه القضية، بينما تقرر بالآثار الإيجابية المحتملة للمبادرة على مسألة الذخائر العنقودية، تلك المبادرة التي قدمتها النرويج و٤٦ دولة أخرى.

ويتزايد اعتماد لاتفيا في اقتصادها وتنميتها على الاستخدام السلمي لتكنولوجيات وتطبيقات الفضاء الخارجي. فنحن نرى أن أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي يجب منعه. وهذا المنع شرط هام أيضاً لتعزيز الأمن الدولي. وقد أعربنا عن تقديرنا لنظر المؤتمر الموفق في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، في العامين الماضيين. فينبغي أن نبذل كل جهدنا لأن نستكشف بطريقة موضوعية الإمكانيات الأخرى لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

وبالفعل، فقد غطت الاتفاقيات والاتفاقات المتعددة الأطراف كثيراً من مواد ومصادر أسلحة الدمار الشامل. وأصبحت ترسانات الدول النووية الكبرى في أدنى مستوياتها في عدة عقود. ولاتفيا تقدر المعلومات المفصلة التي قدمتها الدول النووية عن مخزونها النووية، خلال الجلسات الأخيرة للمؤتمر. وطراً تقدم كبير في مجالات حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية والقضاء عليها. ومع ذلك لا يزال انتشار التكنولوجيات العسكرية والأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل نقلها، واحداً من التحديات الكبرى التي نواجهها اليوم. وهذا مقترن بالاستخدام المزدوج لكثير من تكنولوجيات هذه الأيام. وفي أكثر الأحيان يكون الخط الفاصل رفيعاً بين الاستخدام السلمي والعسكري لهذه

التكنولوجيات. وفي ضوء زيادة التطرف والإرهاب أصبح لانتشار أسلحة الدمار الشامل معنى جديد ودرجة إلحاح جديدة.

وذاك هو السبب في أننا نرى أن للمناقشات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة إيقاف انتشار المواد الانشطارية، أهمية قصوى. وترى لاتفيا أن بدء المفاوضات لإيقاف انتشار المواد الانشطارية قد تأخر كثيراً، وتطالب الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بعدم الانتظار أكثر من ذلك.

ومع هذا، لا يكفي مجرد البحث عن اتفاقات دولية جديد مفاجئة. فلا يكفي مجرد إضفاء الصبغة العالمية. إذ لا يقل احترام الاتفاقيات القائمة أهمية عن ذلك. وبغير هذا تواجه أسس النظام الدولي لعدم الانتشار خطر ألا تصبح أسساً سليمة أو صلبة. وبغير هذا تصبح المعاهدات القائمة في خطر التحول إلى مجرد تجميعات فارغة لعبارات تُصاغ بدقة. ولقد حدثت بعض التطورات الإيجابية مؤخراً في مجال الوفاء بالالتزامات التي قطعها الدول بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولعلي أبرز هنا القرار الحاسم الذي اتخذته حكومة ليبيا. ومع ذلك فمما يثير انزعاجاً أكثر، أن هناك إحباطاً أيضاً. فإيران ما زالت لم تقنع المجتمع الدولي بالطابع السلمي لبرنامجها النووي. وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، تنظر لاتفيا بشكل إيجابي إلى استئناف محادثات الأطراف الستة، وترجو أن توفر التطورات الأخيرة أساساً لحل متفاوض عليه.

وسياسة لاتفيا الخارجية والأمنية ترمي منذ استعادة استقلالها إلى القضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل، ضماناً للاستقرار والأمن في منطقتنا وفي العالم. وتتبع لاتفيا بنشاط سياسات عدم الانتشار. ومن أنشطتها الرئيسية في هذا المجال، سياساتها الصارمة لمراقبة الصادرات فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ومواد الاستخدام المزدوج. ونحن نرى أن النظم الصارمة لمراقبة الصادرات هي السبيل إلى تلاشي الانتشار. وبطبيعة الحال فمن العناصر الرئيسية التي تؤدي إلى النجاح في هذا المجال، التعاون الدولي الوثيق والفعال. وتنفخر لاتفيا بنظامها القوي والفعال لتصدير السلع الاستراتيجية، وبخبرتها ودرايتها الواسعة في هذا المجال. ونحن نعمل مع شركائنا الإقليميين لتقاسم ونقل هذه المعارف لفائدة تفعيل جهود عدم الانتشار في منطقتنا.

وبينما أصبح عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في واجهة التحديات التي تقابلنا في السنوات القادمة، ينبغي ألا ننسى قضايا مراقبة الأسلحة التقليدية. وتنظر لاتفيا إلى مبادرة وضع معايير دولية مشتركة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية من خلال معاهدة تجارة الأسلحة، باعتبارها خطوة ضرورية نحو كبح انتشار الأسلحة التقليدية.

ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ظلت لاتفيا عضواً في اتفاقية أوتاوا، وبعد الشهور الستة الأولى من عضويتها أصبحنا نفي بالفعل بكل متطلبات الاتفاقية فيما يتعلق بتدمير المخزونات - أي قبل سنوات من مواعيد التزاماتنا المقررة.

وأود في الختام أن أترك لمؤتمر نزع السلاح تذكراً، بوجود خط خارج أبوابه، فمنذ عام ١٩٨٢ تقدمت ٢٤ دولة من غير الأعضاء بطلبات للعضوية. ولاتفيا أيضاً إحدى هذه الدول. وصفة المراقب التي منحها لنا مؤتمر نزع السلاح شيء جميل، ولكننا نرى أنها إيماءة غير كافية. فنحن نرجو أن يقرر مؤتمر نزع السلاح توسيع عضويته في المستقبل القريب. ولاتفيا مستعدة للإسهام بأقصى قدر ممكن في أعمال المؤتمر بصفتها عضواً كامل العضوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم كثيراً، معالي الوزير، على بيانكم الهام للغاية وعلى تشجيعكم لهذه الهيئة على مواصلة العمل بالطريقة التي تحقق نتائجها بكفاءة. ونحيط علماً أيضاً بالتزامكم القوي لأن تصبحوا عضواً كامل العضوية في المؤتمر، وباسم مؤتمر نزع السلاح نشكركم شكراً جزيلاً على ما بذلتموه من وقت وجهد ودعم.

وأنتقل الآن إلى تعليق الجلسة لتوديع معالي الوزير إلى خارج قاعة المجلس. وسوف نستأنف الجلسة خلال خمس دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الجلسة العامة ١٠٥٨ للمؤتمر.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، معالي السيد مانوشهر متقي.

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح متمنياً لكم النجاح في تصريف مهامكم المرهقة لدفع عمل هذه الهيئة الموقرة قدماً. وأعرب كذلك عن تقديري لرؤساء المؤتمر الستة الذين استطاعوا البناء على جهود رؤساء المؤتمر في السنة الماضية لاقتراح إطار تنظيمي لأعمال المؤتمر، ولتعيين منسقين لبنود جدول الأعمال جميعها.

والغاية النهائية من هذه المبادرات ومن أي جهود مشتركة أخرى ينبغي أن يكون العودة بالمؤتمر إلى عمله الموضوعي وهو نزع السلاح الكامل والشامل، وخاصة نزع السلاح النووي، عن طريق اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يتناول أولويات وشواغل جميع الدول الأعضاء.

فاستمرار وجود آلاف الرؤوس الحربية النووية في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، مع برامجها لاستنباط أنواع جديدة من الأسلحة النووية، والتهديد بإمكانية استخدامها من قبل دول معينة حائزة للأسلحة النووية، إنما يدل على عدم الإخلاص في سياساتها المعلنة. ووجود ما يقدر بنحو ٢٧ ٠٠٠ رأس حربية نووية في مخزونات الدول الحائزة للأسلحة النووية - وهو تهديد كبير للإنسانية جمعاء - أمر لا يمكن إغفاله. ويظل عدم إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي، ويظل فشل بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها الدولية، مصدر تهديد للمجتمع الدولي.

وجدير بالذكر أن البلد الوحيد الذي استخدم أسلحة نووية على الإطلاق لا يزال يحتفظ بترسانة هائلة من آلاف الرؤوس الحربية النووية، والكثير منها جاهز للعمل وما يتبقى موجود في الاحتياط أو المخزون. وكثير من الرؤوس الحربية المنشورة في شبكات القذائف على الأرض، وفي قاذفات القنابل والغواصات على أهبة الاستعداد. ونشر مئات الأسلحة النووية التكتيكية، الذي يتألف من القذائف الانسيابية توماهوك للهجوم البري والطائرات B-61 في عدة بلدان أوروبية، وإنشاء مرافق جديدة لإنتاج رؤوس حربية نووية جديدة، وبوجه خاص الأسلحة النووية سهلة الاستعمال (الأسلحة النووية الصغيرة)، لما يتعارض بوضوح مع أحكام معاهدة عدم الانتشار.

وعلاوة على هذا، فنقل التكنولوجيا والمواد النووية إلى بلدان غير أعضاء في المعاهدة وتعمل مرافقها النووية خارج النطاق الكامل لضمانات المراقبة التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسهم في انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن هذا أن يضعف ويقوض بالتأكيد مصداقية وسلامة نظام عدم الانتشار.

وقد أكد رؤساء دول أو حكومات ١١٨ بلداً في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الرابع عشر، المعقود في هافانا، كوبا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ "مطالبة [المؤتمر] بالاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل بأن ينشئ من بين ما ينشئ لجنة مخصصة لترع السلاح النووي باعتباره أعلى الأولويات". وشددوا بالمثل على "ضرورة بدء مفاوضات بشأن برنامج متدرج للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في نطاق إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية". ونحن نقف مع الموقف المشترك لحركة عدم الانحياز.

ونحن نرى أنه أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن نجاهد من أجل السلم والأمن ونضعف جهودنا ونفي بالتزاماتنا: التزامنا بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكن أن تؤدي بنا إساءة استخدام مبدأ عدم الانتشار بوصفه أداة سياسية إلى القضاء على الأسلحة النووية. فالتدخل العسكري الأخير للولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في منطقتنا دليل واضح على فشل تلك السياسة. والجدل الأساسي في الاعتداء على العراق كان القضاء على أسلحة الدمار الشامل وجلب مزيد من الأمن للمنطقة. وبعد سنوات من البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق أصبح الواضح أن الإعداد لذلك الاعتداء كان يستند إلى معلومات زائفة أو في الواقع مزورة. ومن ناحية أخرى يمكن للمرء أن يحكم بسهولة، إذا ما كان الأمن قد زاد أو أن انعدام الأمن هو الذي زاد في المنطقة، نتيجة لتلك العملية العسكرية الهائلة. فالذين أوجدوا هذا الوضع في العراق لا يمكن أن يغفلوا مسؤوليتهم. ورغم الفشل الذريع في المؤتمر الاستعراضي السابق لمعاهدة عدم الانتشار، فبسبب إغفال الالتزامات المشار إليها أعلاه، وبسبب النهج الانفرادي الذي اعتمدته البعض، نرجو أن تتخذ اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي السابع للاتفاقية خطوات عملية لتمهيد الطريق لنجاح المؤتمر الاستعراضي.

ونحن نولي كذلك أهمية كبيرة للقضايا الأساسية الثلاث المتعلقة بضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، وهي التي أدرجت على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لزمناً طويلاً. ولقد ظل اعتماد صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية، يناهض استخدام الأسلحة النووية، هدفاً طال انتظار تحقيقه بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهذه قضية ملحة يتعين إعادة بحثها في مؤتمر نزع السلاح.

ومن ناحية أخرى، هناك محاولة للسعي إلى التفوق العسكري والاستراتيجي في الفضاء الخارجي، قد تقود إلى تسليح الفضاء الخارجي في المستقبل القريب. بما يعرض السلم والأمن العالميين للخطر. ولذا فالتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن منع أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي مهمة عاجلة أيضاً أمام مؤتمر نزع السلاح.

ولقد ظلت إيران باستمرار من الدعاة المتحمسين لترع السلاح النووي وعدم انتشاره لعقود طويلة، وأسهمت بفعالية وبأسلوب خلاق في عمليات وضع المعايير السياسية والقانونية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وكانت إيران هي التي اقترحت إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وتابعت هذه المسألة منذئذ بقوة إلى جانب بلدان أخرى. ومن دواعي القلق الشديد أنه بعد سنوات طويلة منذ بداية هذه المبادرة، وضد إرادة دول المنطقة، لم يتحقق للآن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ورغم الشواغل الدولية الخطيرة يواصل النظام

الصهيوني كونه النظام الوحيد في المنطقة الذي يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ويرفض التفتيش الدولي على منشآت النووية ويعارض وضع هذه المنشآت في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن ندين بشدة بيان رئيس وزراء ذلك النظام، الذي أدلى به في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والذي اعترف فيه بامتلاك أسلحة نووية. وبالقطع فإن لهذا الإقرار أثر سلبي على الجهود المبذولة لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومما لا ريب فيه أن وجود الأسلحة النووية في أيدي النظام الصهيوني مع سجله الطويل والمظلم في الجرائم والاعتداءات، كالاحتلال والعدوان والتسلح وإرهاب الدولة والجرائم ضد الإنسانية والفصل العنصري، ناهيك عن انتهاك جميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أمر يشكل تهديداً جسيماً فريداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، ويتطلب التعامل معه بجدية، من المجتمع الدولي عن طريق اتخاذ تدابير عملية.

ومما يؤسف له أن أعضاء الاتحاد الأوروبي، بعد قبولهم بامتلاك النظام الصهيوني للأسلحة النووية، بدلاً من إدانة هذا الاعتراف واتخاذ تدابير ضد ذلك النظام، رفعوا الجزاءات التي فرضتها المصارف الأوروبية لعشر سنوات على الاستثمار في مشاريع هذا النظام.

ومن المدهش أنه بينما لم تتخذ أي خطوة عملية لاحتواء مصدر حقيقي للخطر النووي في الشرق الأوسط، يقع بلدي تحت ضغط شديد لأنه يتنكر لحقه غير القابل للتصرف، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن معاهدة عدم الانتشار تتضمن حقوقاً والتزامات على أطرافها. ولا يجوز أن يتوقع من أي طرف في معاهدة أن يتحمل عبء التزاماته بينما يحرم من حقوقه. وجمهورية إيران الإسلامية، وهي تلتزم بتعهداتها مصممة أيضاً على الاستفادة من حقوقها. وهذا توقع مشروع ومعتقول يمكن لأي طرف في معاهدة أن يتوقعه. وفيما يتعلق ببناء الثقة في أنشطتنا النووية فقد بذل بلدي كل جهد ممكن. فقبلنا عمليات التفتيش من الوكالة حتى بما يتجاوز التزاماتنا القانونية. بل إننا علقنا أنشطتنا لأكثر من عامين كي يتسنى التوصل إلى حل طويل الأجل مع الاتحاد الأوروبي - ٣. ولكننا للأسف شهدنا أن هذا التعليق انقلب ليصبح أداة لفرض وقف قسري دائم لبرنامجنا النووي.

وبدلاً من أن يعمل محاورونا للتوصل إلى نهج بناء لحل المسألة أحالوها إلى مجلس الأمن وأخرجوا هذه القضية من إطارها القانوني. واتخذوا من التعليق ذريعة لحل قضية إيران برمتها، ولكن ينبغي أن نسأل: ماذا كانت نتيجة تعليق بلدي سابقاً لأنشطته النووية السلمية لمدة ثلاث سنوات؟

إنه لا يمكن حل قضية كقضية إيران النووية عن طريق الضغط أو عن طريق قرارات مجلس الأمن. فالحل الدائم لهذه القضية هو اتباع المنطق واتباع القانون الدولي والنظم الدولية. وبلدي ملتزم بالتوصل إلى حل تفاوضي، ويرى أن القضية يمكن أن تحل عن طريق المفاوضات دون أي شروط مسبقة، كما شدد على ذلك رئيسا دولة وحكومة فييت نام في بيانهما الخاص في هافانا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة - ولكي أعرب عن استعدادنا لحل القضية - لأنؤكد أنه لو أحالت بلدان ٥ + ١ قضية إيران النووية مرة ثانية من مجلس الأمن إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن بلدي سيكون مهتماً لتقديم الضمانات اللازمة بغية إيجاد الثقة فيما يتعلق بعدم تحويل برنامجها النووي.

ولو أمكن أن نتوصل إلى تفهم سياسي لجوانب الحل فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية ستكون مستعدة لتمهيد الطريق للبدء في المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير خارجية إيران الإسلامية على كلمته البالغة الأهمية أمام هذا المؤتمر، وعلى دعمه لأعمال هذه الهيئة الهامة، وعلى رغبته في إمكانية التوصل إلى نتائج فعلية في المستقبل القريب. وسأعلق الجلسة الآن للسماح لأمين عام المؤتمر ولنفسه بتوديع الوزير إلى خارج قاعة المجلس. تعلق الجلسة لمدة دقيقتين.

علقت الجلسة الساعة ١١/١٥ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أستأنف الجلسة العامة ١٠٥٨ للمؤتمر.

أعرب الآن باسم مؤتمر نزع السلاح وباسمي عن الترحيب الحار بالمتكلم التالي، نائب وزير خارجية اليابان، معالي السيد ماسا يوشي هيمادا.

السيد هيمادا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت جنيف تظهر علامات قدوم الربيع يمكننا الآن أيضاً أن نتوقع أن يظهر مؤتمر نزع السلاح أخيراً علامات بداية العمل الملموس.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار تواجهها حالياً تحديات خطيرة يثيرها الانتشار الإقليمي، وخطر الناشطين من غير الدول الذين يحوزون مواد نووية. ومع ذلك فعلى أن نخطط علماً كذلك بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار التي تستفيد منها الأمم المتحدة والأطر الإقليمية.

ولما كان هذا العام سيشهد بداية عملية الاستعراض من أجل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لسنة ٢٠١٠، فإن عام ٢٠٠٧ سيكون عاماً مشهوداً بالنسبة للمعاهدة، التي هي عصب نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وهذه المعاهدة هي أحد الأطر الهامة للسلم والأمن الدوليين. ولئن كانت المعاهدة تواجه حالياً عدداً من الأزمات الخطيرة، فهي لا بديل لها ومهمتنا هي الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها. ولذا فمن المطمئن أنه خلال الحلقة الدراسية عن المعاهدة، التي استضافتها اليابان هذا العام تم التسليم بالإجماع من المشاركين بأهمية الحفاظ عليها. وباعتبار اليابان البلد الذي يحتضن الرئيس المعين لأول لجنة تحضيرية للمعاهدة تعقد جلساتها في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام، فإنها ترمع النهوض بنشاط بدورها كرئيس كي تنجز المناقشات البناءة لصون المعاهدة وتعزيزها.

وبالإضافة إلى المشاورات المركزة في العام الماضي، ترحب اليابان بالإطار التنفيذي المفيد الذي طبق في مؤتمر نزع السلاح في مبادرة الرؤساء الستة لهذا العام، وترحب بالمناقشات الملموسة والنشطة التي دارت في ذلك الإطار. ومن ناحية أخرى فلنكي يستعيد مؤتمر نزع السلاح دوره الكامل باعتباره "محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف لترع السلاح" يتحتم أن تبذل الدول الأعضاء في المؤتمر مزيداً من الجهود لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لترع السلاح.

والإطار التنظيمي الذي يطبقه الرؤساء الستة جعل المناقشات بشأن جوهر كل بند من بنود جدول الأعمال ممكناً بتعيين منسق لكل قضية بعينها على مدار هذا العام. ونحن نرى أن الإطار الحالي متوازن تماماً وشامل. زد على هذا أننا ندرك أن المناقشات الموضوعية ظلت تدار حتى اليوم وفقاً لدرجة نضج كل بند من جدول الأعمال. ولذا يمكن أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيث لم يعرب أي بلد، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، عن رأي سلبي يتعلق بنضجها. وعلى المؤتمر أن يستعيد دوره الأولي بأن يتبع النهج العملي وهو الموافقة على ما يمكن الاتفاق عليه.

فبحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة، لن نحد المعاهدة من إنتاج الأسلحة النووية في الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب بل وستمنع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية. ومن المنظورين التوأم لزعم الأسلحة النووية وعدم الانتشار ستصبح المعاهدة معلماً هاماً. ثم إن هذه المعاهدة ستسهم بشكل كبير في استقرار بيئة الأمن الدولي. والتبكير بإتمام المفاوضات ذاتها بشأن المعاهدة سيكون هاماً، والمطلوب هو الإجراء الفوري من قبل مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد.

ولقد كانت المناقشات الهيكلية المركزة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في أيار/مايو من العام الفائت، وكذلك الاجتماعات غير الرسمية في شباط/فبراير من هذا العام مناقشات منتجة وذات مغزى. وعلاوة على هذا فمشروع المعاهدة والولاية المقترح والمعمم من الولايات المتحدة في العام الماضي أظهر بالفعل إمكانات أن يصبح أساساً جيداً للمناقشات، ودارت بالفعل مناقشات شاملة بشأن هذا الاقتراح. وهذا يثبت من جديد أن المعاهدة بلغت مرحلة المفاوضات. وترجو اليابان أنه يمكن استخدام مناقشات الجزء الأول من دورة المؤتمر لهذا العام في استهلال المفاوضات في الجزء الثاني، ونحن ملتزمون بالإسهام فيها بنشاط.

واليابان مقتنعة بضرورة مواصلة مؤتمر نزع السلاح تعميق مناقشاته بشأن البنود الأخرى من جدول الأعمال - نزع السلاح النووي، ومنع أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية. واليابان على استعداد للمشاركة بنشاط في المناقشات بشأن أي من هذه البنود.

وبصدد نزع السلاح النووي فإنه بالإضافة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يصبح السريان الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمراً حاسماً. وتطالب اليابان مرة أخرى البلدان العشرة اللازم تصديقها لبدء سريان المعاهدة بأن تبادر إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وقد ظلت اليابان تتابع بنشاط مسألة التصديق الفوري على المعاهدة من هذه البلدان عن طريق مباحثات ثنائية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق تؤكد اليابان إدانتها للتجارب النووية التي تجريها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتشدد على أن هذه الجمهورية المسلحة نووياً لا يمكن السكوت عليها. ورغم أن الاتفاق في محادثات الأطراف الستة في شباط/فبراير يتقدم نحو تخلي هذه الجمهورية عن السلاح النووي، فالجهود المبذولة من أجل التنفيذ الكامل للبيان المشترك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ينبغي أن تستمر. وسيعقد المؤتمر الخامس المعني بتيسير سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وترمي اليابان إلى دفع الزخم نحو السريان الفوري للمعاهدة في الفترة السابقة لهذا المؤتمر وخلالها.

وإذا كانت اليابان تشيد بجهود نزع السلاح النووي التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على أساس التنفيذ المطرد لمعاهدة موسكو، فإننا نشجع البلدين على إجراء مزيد من التخفيضات لتجاوز ما نص عليه في تلك

المعاهدة. ونطالب بالمثل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على أن تبذل هي الأخرى مزيداً من الجهد لتحقيق نزع السلاح النووي.

وأننتقل الآن إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فمنذ قدوم عصر الفضاء يتزايد أداء الفضاء الخارجي لدور رئيسي في حياتنا اليومية. وأصبحت السواتل شيئاً لا تستغني البشرية عنه، عن طريق استخدامها في الاتصالات والملاحة وإعداد الخرائط وكثير من المهام المفيدة الأخرى. وعلى هذا، أصبح من الأمور الحيوية أن تتوافر تفسيرات شفافة للأنشطة التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية على سلامة تشغيل الأجسام الفضائية، ومنها السواتل.

واسمحوا لي أخيراً أن أختتم كلمتي بالقول إنه في هذا العام يقبل مؤتمر نزع السلاح على بداية تبشر بالخير. غير أن المؤتمر يحتاج إلى دفع عجلة التقدم في سعيه الطيب الأخير، خطوة أخرى. وهذا يعتمد، بطبيعة الحال، على القدرة الخلاقة والمرونة والإجراءات الملموسة من جانب الدول الأعضاء في المؤتمر. ومن أجل التجديد الكامل لنشاط المؤتمر تعرب اليابان عن تصميمها على مواصلة جهودها لتحقيق آمال وتوقعات المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم شكراً جزيلاً، سعادة نائب وزير خارجية اليابان على كلمتكم الهامة أمام المؤتمر، وعلى تشجيعكم المؤتمر على مواصلة ما وصفتموه بأنه بداية مبشرة بالخير، وعلى دعمكم لهذا المؤتمر للدخول في العمل الموضوعي في هذا العام.

وسوف أعلق الجلسة الآن ليتسنى للأمين العام ولي توديع نائب وزير خارجية اليابان إلى خارج قاعة المجلس. تعلق الجلسة لمدة دقيقتين.

علقت الجلسة الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الآن الجلسة العامة ١٠٨٥ للمؤتمر.

وأعرب الآن باسم المؤتمر وباسمي عن الترحيب الحار بالمتكلم التالي، وهو وزيرة خارجية جمهورية بولندا، معالي السيدة آنا فوتيغا. فأعطي الكلمة لوزيرة خارجية بولندا.

السيدة فوتيغا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن رضائي التام عن الشرف بوجودي معكم اليوم. كما أود أن أطمئنكم إلى أنني تقديري للجهود التي يبذلها أعضاء المؤتمر على مدى السنين في سبيل الوفاء بمهمته الأولية وهي التفاوض على معاهدات دولية لنزع السلاح.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن بالغ التقدير والتهنئة الخالصة لرؤساء المؤتمر في هذا العام، وخاصة لجنوب أفريقيا، التي تولت أول رئاسة لدورة هذا العام. وكما علمت فإنكم قد بذلتم جهوداً مضمينة على أمل إعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح. وقد أثبت التعاون في تركيبة منصة الرؤساء أنه طريقة قيمة للبلوغ التآزر والتلاحم في التماس سبل إعادة تنشيط المؤتمر. والزخم الإيجابي الذي حققه ذلك التعاون أفاد كقوة دافعة لمستقبل أعمالنا وهو يوفر فرصة فريدة لتحويل أبصارنا وتوقعاتنا إلى واقع. وإنني لعلني يقين تام بأن هذا الزخم يمكن أن يستمر ويتعزز في المستقبل القريب. السيد الرئيس، إنك وخلفاءك يمكن أن تعتمدوا على دعم بولندا الكامل في هذه المساعي.

وفوق هذا، فإن بولندا تعتبر تعيين المنسقين إنجازاً هاماً لرؤساء المؤتمر في هذا العام، كما أنه خطوة أخرى في سبيل المفاوضات. ووفرت لنا المناقشات الهيكلية والمركزة التي أدارها المؤتمر حتى الآن شيئاً من الخيرات الهامة في تفهم جوهر القضايا التي يعالجها المؤتمر. وأنا واثقة أن الوقت قد حان للدخول في مرحلة العمل الأكثر توجهاً نحو النتائج واستخدام الإمكانيات الهائلة لمؤتمر نزع السلاح في مواجهة تحديات عالم اليوم.

كما أنني أرى، حسب الجدول الزمني الذي وضعه رؤساء هذا العام، أننا نقرب من مرحلة حاسمة في تقييم تقدم الأعمال في مؤتمر نزع السلاح. وهذا هو الوقت الذي ينبغي أن نعطي فيه بعض الأهمية للأفكار التي يمكن أن تحملنا إلى الهدف النهائي وهو إعادة مولد المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. فمن غير وجود نهج بناء وخلاق يتجاوز المصالح الوطنية الضيقة لن ننجز هذه المهمة. وبغير ذلك لا يمكننا مواصلة الإسهام في بناء الثقة والاطمئنان بين الدول إلى جانب الجمع بين مفاهيمنا للأمن الذي يبدو في هذه الأيام غير قابل للتجزئة ولا يعرف حدوداً أو نهايات. ولو استطعنا كذلك تبادل الآراء القائلة إن الأمن فكرة شاملة وعالمية، فلن نتشكك في الدور الحيوي لمؤتمر نزع السلاح في التصدي للمشاكل الأمنية المعاصرة.

وينبع تصميمنا على تعزيز الهيكل الدولي لتزع السلاح وعدم الانتشار، من تقدير للتحديات الأمنية الجديدة. ففي عالم تتزايد فيه الأخطار من الظواهر الجديدة كالإرهاب وانتشار الأسلحة، التقليدية منها وأسلحة الدمار الشامل، وظهور دول في ضائقة، وتنامي قدرات النشاط من غير الدول على مهاجمة الدول - وهذا قليل من كثير - لا يمكن سيطرة الدول على الأمن بشكل منفرد. والواقع أن طبيعة هذه الظواهر هي التي تفرض الحاجة إلى اتباع نهج متكامل وشامل إزاء الأمن.

وبوسع المرء أن يجادل بأن الكثير من الأطر المتعددة الأطراف لتزع السلاح وعدم الانتشار نتجت في ظروف مختلفة نوعياً وأصبحت عتيقة لما جلبت موجة التاريخ الحديث تطورات جديدة وتحديات جديدة. غير أنني أصر على التسليم بأنها تحتفظ بأهميتها في العالم المعاصر. ومع هذا تكمن العيوب في عدم كفاية مرونتها، أو بعبارة صريحة عدم قدرتها على التكيف مع التحديات الأمنية الجديدة كانتشار أسلحة الدمار الشامل أو الإرهاب. ويبدو أن التماس السبل لضمان مواكبة الهياكل القائمة لمتطلبات الأمن الحديثة هو أهم مهمة أمامنا جميعاً هذه الأيام.

ومع تصدي المؤتمر لمشاكل أمنية محددة ينبغي له كذلك أن يفكر في تحديد دوره في المساعي الدولية الرامية إلى استيعاب التحديات الأمنية الدولية. وينبغي أن يكون المؤتمر محفلاً للحوار وبناء الثقة بين أعضائه. وإلى جانب المفاوضات الشاملة الدائرة الآن يتوخى أن تأتي القيمة المضافة للمؤتمر من دوره في الإسهام في تصميم آلية فعالة لتزع السلاح.

ولعل مؤتمر نزع السلاح، بموقعه هنا في جنيف يكون أحد أفضل الجهات للاستعراض المنهجي لمفاهيم الأمن العريضة. وكما حدد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فإن مفهوم "بحرية أكبر" الذي كلف به رؤساء الدول في عام ٢٠٠٥ يتجاوز الأمن اليوم مجرد النظريات العسكرية. وأصبحت حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والرعاية الصحية، والتجارة والتنمية، والاحتياجات من الطاقة - وهذا قليل من كثير - عناصر هامة في ما نشير إليه اليوم على أنه "الأمن الدولي". ولذا تبدو جنيف المكان الطبيعي والأنسب لمواصلة وتعزيز الحوار البناء مع مراعاة كل هذه الجوانب. وينبغي أن نغتني فرصة أن يكون هنا مؤتمر نزع السلاح، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات حكومية دولية أخرى كثيرة، وأطر لمنظمات غير الحكومية.

ويبدو أن الماضي يقدم دليلاً على أن مؤتمر نزع السلاح كان المكان الرئيسي للتفاوض على معاهدات نزع السلاح ذات الأهمية الأساسية. واحتفظ المؤتمر على مر السنين بدوره كمحفل يجري فيه تبادل الحوار وتبذل الجهود لبناء الثقة. ومن المكاسب الحقيقية لهذا المؤتمر إنجاز معاهدات من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتظل بولندا ملتزمة بقوة بالهدف النهائي لتزع السلاح المتعدد الأطراف والفعال. ونظل نسهم في السلم والأمن الدوليين عن طريق تعزيز المساعي الدولية في ميدان تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. كما أننا نعمل في سبيل زيادة تطوير التعاون الدولي والإقليمي في هذا الميدان.

وينظر بلدي إلى معاهدة عدم الانتشار على أنها صك فريد ظل لسنوات طويلة يؤدي دوراً أساسياً في الجهود الرامية إلى الحفاظ على العالم من تهديد انتشار الأسلحة النووية. فهي حجر الأساس في الأمن العالمي. ومعاهدة عدم الانتشار أداة حيوية في المساعي المتعددة الأطراف لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وهي تؤثر مباشرة على السلم والأمن العالميين. وفي ضوء التهديدات الأمنية والتحديات المستجدة ستعتمد مصداقية هذه المعاهدة بشدة على طابعها العالمي وميزتها التكاملية. كذلك ستتناول عملية استعراض المعاهدة في السنوات المقبلة مسألة الاعتراف الكامل بحق الدولة في استخدام التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية، بينما تقلل من حدة مخاطر الانتشار. وقد بدأت بولندا بالفعل مشاركتها النشطة في دورة الاستعراض المقبلة على أمل تحقيق هذه الأهداف خلال الاجتماع الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

واسمحوا لي عند هذه النقطة أن أشير إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تحيي الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وقد عملت هذه الوكالة عبر السنين كحارس فعلي للأمن النووي ونزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ولذا ينبغي أن نعتمد بشكل كامل على خبراتها ودرايتها الطويلة.

واسمحوا لي هنا أيضاً أن أعرب عن أملِي الكبير في أن تسفر محادثات الأطراف الستة المعقودة في بكين في الشهر الماضي عن إقرار السلم والأمن المستدامين في شبه الجزيرة الكورية. وأنا على ثقة بأن هذه خطوة هامة في سبيل اعتبار هذه المنطقة منطقة لا نووية.

وتسعى إلى تحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار بموجب الالتزامات المتوخاة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فبدء سريان هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن يكفل المزيد من التقدم في الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وبناء الثقة بين الدول. وإذ تفهم بولندا الدور الفريد لهذه المعاهدة فإنها ستواصل الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات التي تستهدف عالميتها.

أما اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي سنحيي الذكرى السنوية العاشرة لإبرامها في نيسان/أبريل من هذا العام فهي من الأعمدة الأساسية والفعالة في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. فعن طريق هذه الاتفاقية استطعنا أن ننجح في ضمان الحظر النهائي لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها. وهذه الاتفاقية بمثابة المنارة لغيرها من صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف، ومنها مثلاً اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية التي تحقق النجاح في استعراضها هنا في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولن تفيد هاتان الاتفاقيتان في بلوغ هدفهما إلا إذا اتخذنا طابعاً عالمياً. وتظل بولندا على التزامها بمهمة تعزيز هذين الصكين.

وأياً كانت إنجازات مؤتمر نزع السلاح فإن هناك الكثير الذي يتعين عمله، ومن غيره تكون كلمة الأمن بالنسبة لنا ولأجيال المستقبل مجرد كلمة فارغة من المعنى.

وبالنسبة لبولندا فإن مفاوضات وقف إنتاج المواد الإنشطارية هي الأولوية الأساسية في مؤتمر نزع السلاح. ولم يعد ثمة وقت في هذه الأيام لمواصلة النظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى صك من هذا القبيل. فمن غير وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية يظل الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح هيكلاً منقوصاً ولذا لا يمكن أن يعمل بفعالية كاملة. وبغير حظر إنتاج المواد الإنشطارية لا يمكن أن نسهم في تعزيز المساعي الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وأرجو أن تصل هذه الهيئة المهمة في القريب العاجل إلى اتفاق على بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، دون وضع أي بارامترات تمهيدية أو شروط أو قيود. ونرى في الوقت نفسه أن فرض وقف مؤقت على إنتاج المواد الإنشطارية يسهم في تحسين الأمن الإقليمي والدولي. وإلى جانب المناقشات المتصلة بمواصلة نزع السلاح النووي في سياق ضمان الشفافية وعدم القابلية للرجوع في هذه العملية، تبدو المناقشات بشأن الضمانات الأمنية ضرورية.

ولما كان البشر يتزايد اعتمادهم على الأنشطة في الفضاء الخارجي فقد آن الأوان لأن يكون المجتمع الدولي أبعد نظراً في رؤاه. فالتاريخ يتحدث عن نفسه في هذا الصدد. واليوم، وبعد ٤٠ عاماً على بدء سريان معاهدة الفضاء الخارجي ومروور ٥٠ عاماً على إطلاق أول سائل إلى الفضاء، لم يعد لدينا شك في أن الأنشطة في الفضاء الخارجي تفتح أمام البشرية فرصاً جديدة. وعلينا ألا ندخر جهداً لجعل هذه الأنشطة السلمية مأمونة.

واسمحوا لي أيضاً أن أشدد على أنه إلى جانب نظم تحديد الأسلحة وعدم الانتشار يتم كذلك التصدي لتهديدات الانتشار، عن طريق أشكال جديدة من التعاون الدولي من أمثال انتشار مبادرة الأمن المعروفة أيضاً باسم مبادرة كراكوف. ولم تدخر بولندا جهداً لضمان نجاح هذه المبادرة. وإلى جانب واضعي تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، "نرى أنه ينبغي تشجيع جميع الدول على الانضمام إلى هذه المبادرة الطوعية".

ولعلي أغتنم هذه الفرصة أيضاً للإشارة إلى التطورات المشاهدة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة. فالمؤتمر الاستعراضي المعقود هنا في جنيف في العام الماضي فشل في المعالجة الكافية للمسائل المتعلقة باستخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد واستخدام الذخائر العنقودية. وبولندا تسلّم بالتحديات التي يشكلها استخدام أسلحة من هذا النوع. ونحن نشدد على دواعي القلق الإنسانية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية. ونرى إلحاح وضرورة إبرام صك دولي ملزم قانوناً، ينظم هذه المسائل. وإذا كنا نتقاسم المثل التي أعرب عنها تجمع الدول الحاضرة في المؤتمر المكس لهذه المسألة والذي عقد في أوسلو في شباط/فبراير من هذا العام، فإن بولندا ترى أنه لا يمكن بحث هذه المسألة بشكل كاف إلا عن طريق تعددية فعالة. ولن يفيد الجهد كله في المهمة الأولية إلا عندما نكفل الاتفاق على الصك على المستوى العالمي وتشارك جميع الأطراف فيه. وأتمنى بالفعل أن تتيح مناقشات هذه المسألة، المزمعة في المستقبل القريب فرصة لتعزيز الآليات الدولية الحالية الجيدة الإنشاء.

كذلك تولي بولندا أهمية كبيرة للمبادرات الجديدة في مجال الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة تجارة شبكات الدفاع المدني التي يحملها الإنسان وتجارة الأسلحة، وسوف تواصل تأييد هذه المسائل، إذ نرى أن التحديات التي يمثلها نقل الأسلحة التقليدية غير المراقب وغير المسؤول لا تقل عن التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل.

واسمحوا لي في ختام ملاحظاتي أن أردد كلمات روبرت غ. إنغرسول الذي كتب في أحد أعماله المعنون بعض الأسباب، يقول "لا توجد جوائز ولا عقوبات - ما يوجد هو التبعات فحسب". وأعتقد أن هذا القول صحيح هذه الأيام. فبدلاً من التنبؤ بجوائز أو عقوبات تنشأ عن مساعيها لإعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن ننظر بدقة إلى التداعيات الممكنة لمواقفنا السلبية. والمرء ليس مضطراً لأن يكون لديه خيال واسع وثري ليتصور عالماً جريحاً بسبب انتشار الأسلحة الفتاكة، إذا لم نتخذ الخطوات اللازمة لوقف هذه التطورات الخطرة الآن. وفي نهاية اليوم سيسجل التاريخ تقديراته لعملنا من خلال منشور الأحداث التي كان من الممكن منعها لو أن مؤتمر نزع السلاح رجع إلى عمله. فبإطالة مناقشاتنا وأمامنا التحديات بسبب المسائل الهامة التي يتعين معالجتها بأسرع ما يمكن، لن نصل إلى شيء. وأنا أشجع الجميع على أخذ هذا الأمر في اعتباره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزيرة البولندية شكراً جزيلاً على كلمتها الهامة في هذا الحفل، كما أشكرها على عبارات التشجيع والدعم لهذا المؤتمر من أجل زيادة فعالية أعماله، ومن أجل المهمة الكبيرة التي يضطلع بها بالفعل.

وأعلق الجلسة الآن ليتسنى للأمين العام ولي توديع الوزيرة إلى خارج قاعة المجلس. وستعلق الجلسة لدقيقتين فحسب.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الجلسة العامة ١٠٥٨ للمؤتمر. وأود الآن الإعراب باسم المؤتمر وباسمي عن الترحيب الحار بالمتكلم التالي وهو مساعد وزير خارجية فييت نام، السيد فام بنه منه.

السيد فام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتحدث أمام مؤتمر نزع السلاح في هذا اليوم. وأود أن أعرب، بادئ ذي بدء، باسم الوفد الفيتنامي عن تهانينا الحارة لكم بتوليكم رئاسة المؤتمر. وأنا متأكد أن قدراتكم القيادية وما تتحلون به من مهارات دبلوماسية ستساعد المؤتمر كثيراً في التغلب على مأزقه الراهن. كما أشيد كثيراً بسلفكم سعادة السيدة غلودين متشالي، السفيرة، الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا، لجهودها التي لا تكل في الإعداد لبداية المؤتمر في هذا العام.

والبشرية في القرن العشرين، وقد تعرضت لحربين عالميتين مدمرتين، مع الخسائر الفادحة والمعاناة الشديدة، ترغب رغبة أكيدة في أن تعيش في سلام وأمان كي تقيم عالماً مزدهراً. وتظل الجهود الكبيرة التي بذلتها الشعوب في كل أنحاء العالم، والتي من بينها إنشاء الأمم المتحدة هي التي تشكل الأساس المتين الذي يقوم عليه صون السلم والأمن الدوليين. وقد ظلت البشرية تدرك الأهمية الخاصة لزع السلاح بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. فترع السلاح حماية فعلية للبشرية من الخسائر والمعاناة الناجمة عن الحروب والصراعات، وخاصة من خطر التدمير الذي تسببه الحرب النووية. وهو الذي يمكن أن يرصد الموارد لأغراض التنمية، وبشكل أوضح يحافظ على البيئة العالمية. ويسرنا جميعاً أن نرى آليات ومحافل هامة لزع السلاح قد أقيمت. ومن بينها يحتل مؤتمر نزع السلاح مكانة خاصة، حيث هو الحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لزع السلاح والذي يعالج القضايا الهامة المتصلة بزع السلاح النووي، ونزع السلاح الشامل والكامل، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وضمانات الأمن السلبية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وما إلى ذلك.

وعلى مدى العقود الماضية وضع عدد من الصكوك القانونية الدولية بشأن نزع السلاح لمعالجة لفئات المختلفة من الأسلحة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، ولتعزيز نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومع هذا تثير العملية الحالية لنزع السلاح قلقاً شديداً. فهناك خطر سباق التسلح الذي يتصاعد مع استحداث أنواع جديدة من الأسلحة العصرية الفتاكة، على الأرض وفي الجو وفي البحر وربما في الفضاء الخارجي. ولم يرد ذكر لنزع السلاح في إعلان مؤتمر قمة الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥. وفشل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى اتفاق نهائي، وتظل محافل الأمم المتحدة لنزع السلاح في مأزق. ولما كان تحديث الترسانات النووية مستمراً، وعتبة استخدام الأسلحة النووية تنخفض واستعمال القوة سرعان ما يستخدم في العلاقات الدولية كان هذا كله جزءاً من الديناميات المؤدية إلى الرغبة في حيازة الأسلحة النووية، ومن ثم تأتي التعقيدات الجديدة في انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بالتوازي مع خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وهذه الأمور تتطلب أن تضطلع البلدان ذات القدرة النووية بمسؤولياتها الهامة إزاء السلم والأمن الدوليين. فينبغي أن تضاعف هذه البلدان جهودها لخفض مخزوناتها النووية. ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتغلب على مدى العقد المنصرم على المأزق في برنامج عمله وعجز عن إجراء مفاوضات موضوعية للتوصل إلى أي صك قانوني دولي بشأن نزع السلاح. ويؤكد هذا الوضع الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي بغية تعزيز نزع السلاح بطريقة شاملة وتشاركية. وينبغي أن يكون مؤتمرنا لنزع السلاح قادراً على التوصل إلى نتائج إيجابية ملموسة في المجالين التنظيمي والموضوعي. وفي هذا السياق يناشد وفدي جميع الوفود أن تبدي مزيداً من الإرادة السياسية وتقدم مزيداً من الحلول التوفيقية لمصلحتنا المتبادلة.

والسياسة الثابتة لفيتت نام هي دعم وتعزيز نزع السلاح الشامل والكامل مع إيلاء أعلى الأولويات للأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. وفيتت نام تؤيد عدم الانتشار والتخفيضات في الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل بهدف نهائي هو القضاء عليها نهائياً. وعملاً بهذه السياسة انضمت فيتت نام إلى جميع المعاهدات الدولية الهامة بشأن نزع السلاح، وتمثل تماماً لأحكامها. كما أن فيتت نام انضمت إلى معاهدة عام ١٩٩٥ المتعلقة بإعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وكانت فيتت نام بين أول الموقعين على معاهدة عام ١٩٩٦ للحظر الشامل للتجارب النووية، وصدقت عليها في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قرر رئيس دولة فيتت نام أن توقع فيتت نام على البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن فيتت نام تفي بالتزاماتها الناشئة عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي قضية التجديد الحالية من أجل البناء الوطني والتنمية، يرغب الشعب الفيتنامي في توفير السلام والاستقرار من أجل التعاون والتنمية في سبيل تحقيق الهدف "شعب مزدهر، بلد قوي، مجتمع عادل وديمقراطي ومتحضر" في فيتت نام وتحقيق التكامل الإقليمي والدولي. وباعتبار فيتت نام بلداً عضواً في الأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح فإنها تتعهد ببذل قصارى جهدها للإسهام في الجهود الدولية المبذولة في سبيل السلم والأمن الدوليين وفي سبيل التعاون والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مساعد وزير خارجية فيتت نام على كلمته الهامة في المؤتمر، وأقول لمساعد وزير الخارجية إن المؤتمر يقدر عبارات دعمه وتشجيعه لأعمال المؤتمر في المستقبل.

والآن أعلق الجلسة ليتسنى توديع مساعد وزير الخارجية إلى خارج قاعة المجلس. وسوف نستأنف الجلسة في غضون دقيقة واحدة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/١٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٠

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب الآن باسم المؤتمر وباسمي عن الترحيب الحار بوكيل وزارة خارجية إيطاليا، السيد كراكسي. لك الكلمة يا سيدي.

السيد كراكسي (إيطاليا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيادة الرئيس.

(تكلم بالفرنسية)

يشرفني كثيراً أن أتحدث في هذه القاعة التاريخية والوقورة إلى مؤتمر نزع السلاح ذي التاريخ الحافل.

وأود أن أعبر عن إحلائي لكم ولزملائكم، الممثلين الدائمين، وللأمين العام ولجميع من سبقوكم، لأعمالكم العظيمة منذ إنشاء هذه الهيئة التي لها ولاية التفاوض على معاهدات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وقد ظلت إيطاليا عضواً في هذه الهيئة منذ إنشائها، حين كانت تحمل اسماً مختلفاً وكانت تتألف من ١٠ دول فحسب. ولقد تفاوض مؤتمر نزع السلاح في جنيف على معظم معاهدات نزع السلاح الرئيسية التي أبرمت في فترة ما بعد الحرب. وأشير هنا إلى معاهدة عدم الانتشار التي قيدت بنظرها التطوعية إلى نزع السلاح بموجب المادة السادسة عدد البلدان التي يمكنها حيازة أسلحة نووية.

فإذا كنا لم نعد نحتاج إلى القلق اليوم، على المستوى العالمي، إزاء تهديد الأسلحة الكيميائية، فهذا بفضل هذا المؤتمر. وإذا كانت الأسلحة البيولوجية أصبحت محظورة تماماً اليوم، فهذا حدث بفضل مؤتمر نزع السلاح. وإذا كانت التفجيرات النووية أصبحت استثنائية، فهذا يعزى إلى المعاهدة التي حظرتها وهي معاهدة حظر التجارب النووية، التي تم التفاوض عليها في هذا المحفل. ونحن نتطلع إلى رؤية نفاذها وعالميتها بأسرع ما يمكن. وهذه هي النتائج الباهرة التي يمكنكم جميعاً التفاخر بها.

ونحن نعلم أن المؤتمر لم يتمكن على مدى عقد الآن، من بدء مفاوضات حقيقية ومع ذلك ظل يناقش ما هو قابل للمناقشة. ونعلم كذلك أنه لم يحدث تصعيد على مدى الأعوام الثلاثة الماضية في الأنشطة والمبادرات الرامية إلى إعادة انطلاق المفاوضات.

وفي العام الماضي أمكن إجراء مناقشات مهيكلية ومركزة، وأمكن تعيين "أصدقاء الرئاسة" وأضفى توطيد التعاون بين الرؤساء استناداً إلى "الترويكا" التي أنشئت إبان رئاسة إيطاليا في عام ٢٠٠٣، طابع الاستمرار والتساق على توجهات أعمالكم. واتخذت خطوة في هذا العام بتعيين سبعة منسقين لسبعة بنود في جدول الأعمال. ونحن نعرب عن تقديرنا البالغ لرؤساء العام الماضي الستة ولرؤساء هذا العام على هذا الجهد الشجاع والخلاق. كما نتوجه بالشكر إليهم على ما أبدوه من ثقة في الوفد الإيطالي بتعيين الممثل الدائم لإيطاليا أحد "أصدقاء الرئاسة" واحداً من المنسقين في هذا العام.

وأحرز تقدم حتى أنه يبدو أن الوقت قد حان للدخول في مرحلة جديدة، هي مرحلة المفاوضات الفعلية التي سيتعين علينا فيها تحديد الموضوع أو المواضيع الجاهزة للتفاوض. وفي ضوء الوضع الاستراتيجي الراهن تعطي إيطاليا

الأولوية للقضايا النووية. فقد حظرت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بالفعل بفضل هذا المؤتمر. والأمر ليس كذلك بالنسبة للأسلحة النووية. وقد شددنا على التزامنا في هذا القطاع خلال زيارة وزير الخارجية، ماسيمو داليمو إلى هيروشيما. فقد أعاد إطلاق مشروع رئيسي شمل نزع السلاح والجهود المبذولة لمكافحة الانتشار. وأؤكد بهذه الروح أن هذه أولويتنا هنا اليوم.

ونحن نرى أن أفضل طريقة لمتابعة هذا الهدف هي التحرك فوراً نحو التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية.

ونرى أن المناقشات التي دارت في الأسابيع الماضية بشأن هذه القضية تبين أن هذا الموضوع يستند إلى مجموعة كبيرة من الوثائق الرسمية، بما فيها مشروع المعاهدة، وتبين أن المرحلة التالية لا يمكن أن تكون إلا عملية تفاوض. ولذا فنحن نطالب المؤتمر بأن يبدأ على وجه السرعة في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية، على أساس الوثائق الحالية والتي تعد في المستقبل لمؤتمر نزع السلاح.

وينبغي أن تكون البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أول من يتخذ المبادرة في السعي إلى العملية التي لن تحل جميع المشاكل النووية بطبيعة الحال ولكنها تحد من مخزونات المواد الإنشطارية وبالتالي تجعل التصاعد النووي الجديد أمراً مستحيلاً. وقد أبدت الدول الحائزة للأسلحة النووية استعدادها لتلك المفاوضات. ولذا لم تعد ثمة أسباب أو ذرائع لعدم الدخول فيها.

وكما تعلمون فإنه ينبغي أن يكون التفاوض على معاهدة للمواد الإنشطارية الخطوة التوافقية التالية التي قررها المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ لإنجاز نزع السلاح النووي. وستكون المعاهدة أداة لا غنى عنها لوقف سباق التسلح وفقاً للمادة السادسة، وستعطي قيمة مضافة حقيقية لعملية نزع السلاح.

ونحن نعلم أن وفوداً تحدثت عن أولويات أخرى ونسلم بشرعيتها. غير أن هذه الأولويات الأخرى ينبغي ألا تشكل عقبة أمام التفاوض على معاهدة للمواد الإنشطارية، فهذا هدف توافق على الآراء بالفعل. ومن ثم فعلينا البحث عن صيغة وإطار نستطيع فيهما أن نناقش منع سباق التسلح في الفضاء وصولاً إلى مفاوضات محتملة. وبينما ننتظر عرض مقترحات أكثر تحديداً، فإننا نرى أن من المستصوب مناقشة مدونة سلوك ممكنة. وهناك مواضيع أخرى غير معاهدة المواد الإنشطارية يمكن مناقشتها في إطار نزع السلاح النووي. وأنا هنا أشير بوجه خاص إلى ضمانات الأمن السلبية، التي يعتبرها بعض الوفود أداة مفيدة. ونحن نفضل مواصلة مناقشة هذه المسألة في أنسب الأطر، بما فيها مؤتمر نزع السلاح.

وتعطينا التطورات في السنوات القليلة الماضية الأمل في نقطة تحول في مؤتمر نزع السلاح، قد تكون مرغوبة، ونحن الآن على أعتاب استئناف العملية الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتوقعات كبيرة تنتظر رسالة أمل يبعثها المؤتمر. فلنجرب معاً ألا نأمل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل وزارة خارجية جمهورية إيطاليا، السيد فيتوريو كراكسي على بيانه الهام وعباراته الداعمة للمؤتمر ومناشدته لاتخاذ إجراءات ملموسة عاجلة وفعالة لتحقيق نتائج جديدة في هذا المحفل الهام.

وسأعلق جلسة المؤتمر هذه لدقيقتين ليتسنى لي توديع وكيل الوزارة إلى خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستأنف الجلسة العامة ١٠٥٨ للمؤتمر.

وأعطي الكلمة الآن لآخر المتكلمين على قائمتي لهذا اليوم، سعادة وولفغانغ بيترش، ممثل النمسا.

السيد بيترش (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي تعطي لي الكلمة فيها، أسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيادة الرئيس، بتوليكم رئاسة هذه الهيئة المهيبة. وأنا أثق أننا بمهارتكم السياسية وحنكتكم سنستطيع التحرك بمساعيها المشتركة قدماً.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري وتقديري الصادقين للتهاني التي أعربتم عنها في غيبي في واحدة من أقرب الدورات. والواقع أنه لما شرفني كثيراً أن أسلم جائزة حقوق الإنسان الأوروبية في ستراسبورغ، فرنسا. فقد منحت هذه الجائزة عن عملي ممثلاً سامياً للمجتمع الدولي للبوسنة والهرسك وليس لمجرد جهودي في ميدان محدد من ميادين نزع السلاح والقانون الإنساني؛ للعمل في سبيل إقامة عالم خال من الألغام، ناهيك عن رئاسة المؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة حظر الألغام.

وكما تعلمون فإن عملية أوتواوا التي قادت أخيراً إلى هذه المعاهدة بدأت قبل ١٠ سنوات. ففي ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧ بدأ اجتماع للخبراء في فيينا مناقشة المشروع الأول لاتفاقية حظر الألغام. ولم يتم التوقيع على المعاهدة في أوتواوا إلا بعد بعض مشاريع النصوص وبعد شهور، وبدأ سريانها لاحقاً في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وعدد الدول الأطراف في الاتفاقية الآن هو ١٥٣ دولة، تضم أغلبية الدول التي تتضرر بأكبر قدر من الألغام الأرضية، مثل أفغانستان، وأنغولا، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا. وإلى جانب التقدم في الاتفاقية من حيث عالمية الانضمام فقد وضعت معياراً دولياً تحترمه أيضاً أغلبية الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الإنساني الهام. ومن ثم انخفض استخدام الألغام المضادة للأفراد انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ولم يعد ينتج منها إلا القليل بل وتوقفت تقريباً تجارة هذه الأسلحة الخطرة. وعلاوة على هذا، دمرت الدول الأطراف في الاتفاقية مخزونات ألغامها المضادة للأفراد، وطهرت مساحات شاسعة من الأراضي الملغمة. ومن حسن الطالع أن العدد السنوي من ضحايا الألغام الجدد أقل بكثير هذه الأيام مما كان معتاداً. وهكذا أصبحت اتفاقية الألغام الأرضية تمثل واحدة من أنجح العمليات في مجال نزع السلاح الدولي. وهي عملية فريدة من حيث الطريقة التي تمت بها المفاوضة عليها والمشاركة الوثيقة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. والاتفاقية فريدة لأنها أول معاهدة لنزع السلاح تلبي احتياجات الباقين على قيد الحياة من ضحايا هذه الأسلحة الكريهة. وتنص الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية على أن "كل دولة طرف تكون في وضع يتيح لها تقديم المساعدة تقوم بتوفيرها من أجل رعاية تأهيل ضحايا الألغام...". وأصبح هذا الحكم أيضاً هو الأسلوب في المادة ٨ من البروتوكول الخامس بشأن مخلفات الحرب المتفجرة.

وتولي النمسا أهمية خاصة لمساعدة الضحايا. ففي ١٢ شباط/فبراير من هذا العام نظمنا لقاء احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لاجتماع فيينا سالف الذكر، إبرازاً لأهمية هذا الموضوع. وكانت تلك ندوة بعنوان "مساعدة الناجين من الألغام الأرضية: عقد من بذل الجهود"، لخصت الدروس المستفادة وحددت التحديات المتبقية والحلول الممكنة لها. وتعمل

النمسا حالياً رئيسة مشاركة للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا والتابعة للاتفاقية. ونحن بهذه الصفة ندعم برنامجاً طموحاً يشمل عقد حلقات عمل وطنية في عدد من البلدان المتضررة، وبرنامجاً موازياً لخبراء في مساعدة الضحايا في الاجتماع القادم بين الدورتين في جنيف. وفي هذا السياق ترحب النمسا كذلك بحرارة بالاعتماد الأخير لاتفاقية حقوق المعوقين - وهي أول اتفاقية لحقوق الإنسان تعتمد في القرن الحادي والعشرين! ويسرني أن أعلمكم أن النمسا سوف توقع الاتفاقية في حفل رسمي بمناسبة سريانها في ٣٠ آذار/مارس في نيويورك، وأغتتم هذه الفرصة لأحث الدول جميعاً على أن تحذو حذونا. فهاتان الاتفاقيتان لهما أقصى الأهمية: فهما تبشران الناجين بحياة أفضل. وهما في جوهرهما بارقة أمل للعالم ولضحايا هذا السلاح الكريه، وللرجال والنساء والأطفال الذين جرحوا أو شوهوا.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى قضية الذخائر العنقودية. وأود إعلامكم بأن لدي إذناً من رئيس الاتحاد النمساوي تنفيذاً لاقتراح من الحكومة الاتحادية النمساوية بأن أعلن خلال اجتماع أوسلو الذي عقد مؤخراً وفقاً وطنياً مؤقّناً لاستعمال القنابل العنقودية والذخائر العنقودية. وينص هذا الوقف المؤقت في نسخته الإنكليزية على ما يلي:

"إعلان من جمهورية النمسا بخصوص وقف مؤقت لاستعمال القنابل العنقودية والذخائر العنقودية

"تعلن جمهورية النمسا أن القوات المسلحة النمساوية، انتظاراً لإعداد نظام دولي ملائم، تنبذ استعمال القنابل العنقودية والذخائر العنقودية".

وجدير بالملاحظة أن هذا الوقف المؤقت لا يتدخل بأي شكل في التزامات النمسا العسكرية الدولية في عمليات إدارة الأزمات. وفضلاً عن هذا فقد قرر مجلس الوزراء التقيد بالوقف الشامل المؤقت، حتى وإن فشلت أي اتفاقية دولية في المستقبل في تحقيق هذا الحل البعيد المدى.

ومن الإسهامات الأخرى في وضع صك ملزم قانوناً بشأن الذخائر العنقودية، أن أعلنت النمسا عن استعدادها لتنظيم مؤتمر متابعة لاجتماع أوسلو، سيعقد على الأرجح في فيينا في أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وختاماً، أتوجه بالشكر العميق لكم وللرؤساء الستة وللمنسقين لكل بند من بنود جدول الأعمال، على كل الجهود والأعمال الشاقة التي بذلت للسير بمؤتمر نزع السلاح قدماً. وأختتم بالإعراب عن أملنا في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إفساح المجال لمشاركة هامة من المجتمع المدني في أعماله، تكون في حدها الأدنى أن يدلي بكلمة الرابطة الدولية للمرأة من أجل السلام والحرية، التقليدية تمثل لهذه المنظمة شخصياً. وتظل النمسا على التزامها القوي بالعودة بمؤتمر نزع السلاح إلى العمل، وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ودعمه للمؤتمر في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بيترتش على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة، وباسم المؤتمر وباسمي أقدم له التهئة مرة أخرى بنيله جائزة حقوق الإنسان الأوروبية لهذا العام.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

السيد آن (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أقدم فيها مداخلة وفدي في ظل رئاستكم، فإن وفدي يهنئكم بتوليكم رئاسة المؤتمر ويرجو لكم كامل

التوفيق في عملكم. وأطمئنكم إلى دعم وفدي وتعاونيه الكاملين. كما يود وفدي الإعراب عن تقديره البالغ لسلفكم، سفيرة جنوب أفريقيا، لعملها الممتاز.

ويود وفدي أن يرد بشكل مباشر على بيان ممثل اليابان. فجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تعرب عن قلقها العميق من التوجه في سياسات الحكومة اليابانية الحالية، التي تلقي بسحب كثيفة على وعود السلم والأمن في إقليم شمال شرق آسيا. وتشدد جمهوريتنا على أن هذا التوجه السلبي في السياسات من الأمور التي لا تحتمل.

وتقع مسؤولية تنفيذ الاتفاق المبرم في المحادثات السداسية الأطراف على عاتق جميع الأطراف المعنية. فلو عطل أي طرف تنفيذه لغرض سياسي محلي أناي يتعرض الاتفاق برمته للخطر. ولقد شهدنا هذا التحرك المتعمد الذي يضر المحادثات السداسية الأطراف، وهنا أيضاً تؤكد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن هذا التحرك مما لا يمكن احتماله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الموقر، السيد آن. وبمداخلته نختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم.

والآن ألخص لمؤتمر نزع السلاح ترتيبات الجلسات العامة المقبلة. ففي يوم الأربعاء ١٤ آذار/مارس، الساعة ١٥/٠٠ على وجه التحديد سنعقد جلستنا العامة القادمة بمداخلة من وزير خارجية نيجيريا، الأستاذ جوي أوغوا، ومداخلة أيضاً من نائب وزير الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا، السيد تشو يونغ بيو. وبعد تلك الجلسة العامة تستمر الجلسة غير الرسمية المعتادة مع منسق البند ٣. ثم في يوم الخميس، ١٥ آذار/مارس، الساعة ١٥/٠٠ سنستمع إلى مداخلة وكيل أمين حقوق الإنسان والشؤون المتعددة الأطراف في جمهورية المكسيك، السيد خوان ميغيل غوريتز روبليدو. ثم في يوم الجمعة، ١٦ آذار/مارس، الساعة ١٢/٢٠ تعقد الجلسة العامة مع وزير خارجية إسبانيا، السيد ميغيل أنجيل موراتينوس. وستأتي هذه المداخلة عقب الجلسة غير الرسمية مع منسق البند ٥.

وبذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم، وأعلن رفع هذه الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

— — — —